

غـــرفــة تجـــارة عــــقان Amman Chamber of Commerce

التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

إعداد صبـري الخصيـب

نیسان ۲۰۱۶



التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣

المتويسسات

- الخلاصة التنفيذية.
- أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣.
 - الناتج الحلى الإجمالي.
 - المالية العامة:
 - الإيرادات والمنح الخارجية.
 - إجمالي الإنفاق.
 - العجز المالي.
 - المديونية الخارجية والداخلية.

• التجارة الخارجية:

- الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
 - السلع المعاد تصديرها
- المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).
 - المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.
 - الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
 - كميات الإنتاج للصناعات الرئيسية.
 - نشاط بورصة عمان.
 - نشاط ميناء العقبة.
 - النشاط السياحي.
 - نشاط سوق العقار.
 - الشيكات المرتجعة.
 - التسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية.
 - الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم).
 - الراجع الرئيسة.



التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣ مقارنة مع العام ٢٠١٢

الخلاصة التنفيذية:

لا يزال الاقتصاد الأردني يتأثر، كاقتصاديات دول المنطقة الأخرى، بالعوامل والتحديات المحلية والإقليمية، التي يتمثل أكبرها بالأعباء الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تردي الأوضاع الأمنية في الجمهورية العربية السورية وتفاقم أعداد اللاجئين السوريين للأردن، إلى جانب استمرار وازدياد الاثار السلبية للمديونية الداخلية والخارجية وعدم إمكانية تقليص حجم عجز الموازنة العامة للدولة خاصة في ظل تواصل ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية.

وبالرغم من ذلك، فقد استطاع الاقتصاد الأردني تحقيق العديد من عوامل النمو الاقتصادي، بشكل محاذي لتراجع بعض أنشطته الأخرى، وبالتالي تحقيق نوع من التوازن الذي ساهم بشكل أو بآخر في ديمومة النمو وإنجاز مزيد من مراحل التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد الوطني.

وإذا ما قورنت مؤشرات الأداء الاقتصادي الأردني خلال العام ٢٠١٣ بما تم تحقيقه في العام ٢٠١٢ بما تم تحقيقه في العام ٢٠١٢ ، يتضح الآتى:

- ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (٢,٨%)، بينما بلغ (٢,٧%) و(٢,٦%) خلال العامين ٢٠١٢ و ٢٠١١ على التوالي.
- إزداد إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (١٤ %)، فيما ارتفع إجمالي حجم الإنفاق العام بنسبة (٢٠٧%)، مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة ملحوظة بلغت (٣٨,٣%).
- ارتفع صافي الدين العام بنسبة (١٥,١%)، وذلك نتيجة لارتفاع كل من المديونية الداخلية بنسبة (١٠,١%) والمديونية الخارجية بنسبة (٢٦,١%).
- از داد إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (٤%)، نتيجة لنمو كل من حجم المستوردات السلعية بما نسبته (٢,١%)، فيما انخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة (٤,٤%).
 - ارتفع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بنسبة (١٩,٤ %).
 - ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (١,١٤%).
 - ارتفع الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي بنسبة (١,٦%).
- ارتفع حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (٠٠%)، فيما انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة بنسبة (٤٠٧%).
- تراجع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (١٥,٧)، نتيجة لانخفاض كل من حجم مناولة المستوردات بنسبة (١٩,٨%).
 - ارتفع مقدار الدخل السياحي بنسبة (١,٤%)، فيما تراجع حجم الإنفاق السياحي بنسبة (٤,١%).
 - ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (١٣%).
 - انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (٥,٧%).
 - ارتفع حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (٦,٢%).
 - ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) بنسبة (٥,٦%).



أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣

نسبة	7.17	7.17	
التغير	(مليون دينار)	(مليون دينار)	المؤشسر
(%)	,	,	
17,7	70101,7	71970,0	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
۲,۸	1.417,4	1.010,7	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
	۲,۸	۲,٧	معدلُ النمو الحقيقي للنَّاتج المحلي الإجمالي
١٤	٥٧٥٨,٢	0.01,7	الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية
٩	7707, £	7701,0	منها: الإيرادات الضريبية
۲,٥_	٦٠٥٠,٤	٦٢٠٢,٨	النفقات الجارية
٥٠,٣	1.10	٦٧٥,٤	النفقات الرأسمالية
۲۸,۳ ـ	14.4,4	174	العجز المالي
٤٦,٦	٧٢٣٤,٥	٤٩٣٢,٤	الرصيد القائم للدين العام الخارجي
١,٨	1177	117 £ Å	الرصيد القائم للدين العام الداخلي
10,1	19.97,0	1701.,5	صافي الدين العام
1,7	٤٨٠٤,٨	٤٧٤٩,٦	الصادرات الوطنية
٤,٤ -	۸۱۱٫۸	٨٤٩,٩	السلع المعاد تصديرها
٥,٤	10077,0	1 £ 7 7 7 , 7	المستوردات السلعية
۸,٥	99.7,9	9172,7	العجز في الميزان التجاري
19,5	1977,9	1711,7	قيمة رؤوس أموال المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار
٤١,١	٣ ٣٧,٦	779,7	رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة
١,٣	VA0 £	YY0Y	(عدد) الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة
١,٦	107,1	10.,4	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (نقطة)
٥,	٣	۲	حجم التداول في بورصة عمان (مليار دينار)
٤,٧ ـ	11,7	19,1	القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة
			p b b a ff m bo on the constitution
10,7 -	19,8	17,8	حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)
١,٤	7977	7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7	الدخل السياحي
٤,١_	۷۷۸,۳	۸۱۱,۹	الإنفاق السياحي
4 44			
١٣	٦,٣	٥,٦	حجم التداول في سوق العقار الأردني (مليار دينار)
. 14			91 Table 1 Tab
٥,٧ _	۸٦٢,٨	910,1	الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد
- u		1 11 11 11 11	The state of the s
٦,٢	18979,7	1774,7	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
		ا يس	gtip the grand of the state of
٥,٦	157,7	١٣٦	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة / التضخم (نقطة)

صفحة ٤ من ٢٣	التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣	غرفة تجارة عمان
--------------	--	-----------------



الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام ٢٠١٣ قد بلغ ما مقداره (٢٠١٥١٦) مليون دينار العام ٢٠١٢.

أما حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق <u>الثابتة</u>، فقد بلغ في العام ٢٠١٣ ما مقداره (١٠٨١٢,٨) مليون دينار، مقابل (١٠٥١٥,٣) مليون دينار في العام ٢٠١٢.

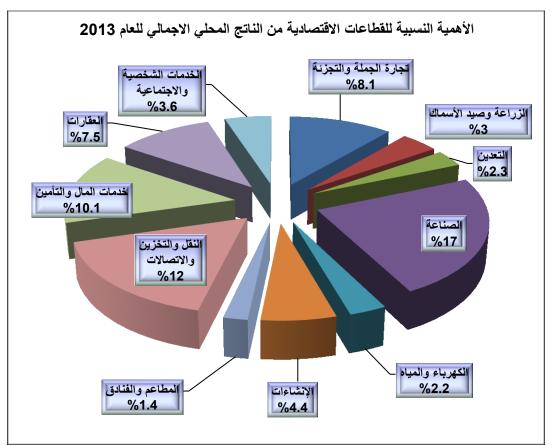
وعليه، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣ ما مقداره (٢٠٨%)، وما نسبته (٢,٧%) في العام ٢٠١٢.



وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٣ بناءً على ما تم تحقيقه من نمو في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع التشييد بما نسبته (٨,٧%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (٥,٧%)، قطاع خدمات المال والتأمين والعقار بما نسبته (٤%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٤%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة والرج،٣٪)، قطاع الصناعة بنسبة (١,٩%)، وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة (٨,٠%).

فيما **تراجعت** نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٣ لكل من قطاع التعدين بما نسبته (٢٠١٥).





المالية العامة:

أولا: الإيرادات والمنح الخارجية:

ارتفعت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠١٣ لتصل إلى (٥٧٥٨,٢) مليون دينار، مقابل (٥٠٥٤,٦) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢، بزيادة مقدارها (٧٠٣,٦) مليون دينار، وبما نسبته (١٤%).

ويأتي الارتفاع في إجمالي حجم الإيرادات والمنح الخارجية نتيجة لإزدياد الإيرادات المحلية خلال العام ٢٠١٣، والتي بلغت ما مقداره (١٩,١٥) مليون دينار، مقابل (٤٧٢٧،٣) مليون دينار في العام ٢٠١٢، بارتفاع نسبته (٨,٣%)، والتي تحققت نتيجة ارتفاع حصيلة كل من الإيرادات الضريبية بحوالي (٢٠١) مليون دينار، وحصيلة الإيرادات الأخرى بحوالي (٩٣,١) مليون دينار.



وبخصوص حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغ خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (٣٦٥٢,٤) مليون دينار بارتفاع نسبته (٩٩) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (٣٥١,٥) مليون دينار.

(مليون دينار)

نسبة التغير (%)	(%) من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام ٢٠١٣	۲۰۱۳ (أولي)	۲۰۱۲ (فعلي)	الإيرادات الضريبية
٠,٩_	١٨,٧	٦٨١,٩	٦٨٨,٤	الضرائب على الدخل والأرباح
11,5	79,7	7077,9	7772,9	الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)
۱۳,۸	٩	TY £, 9	۲۸٥,٥	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركية)
۹,٧	٣	117,7	1.7,7	الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)
٩	%1	7707, 8	7701,0	المجموع

ثانيا: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما قيمته (٢٠٦٥,٤) مليون دينار، مقابل (٦٥,٤) مليون دينار أو بما نسبته (٦٨٧٨,٢) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢ بزيادة مقدار ها (١٨٧,٢) مليون دينار أو بما نسبته (٢,٧٨).

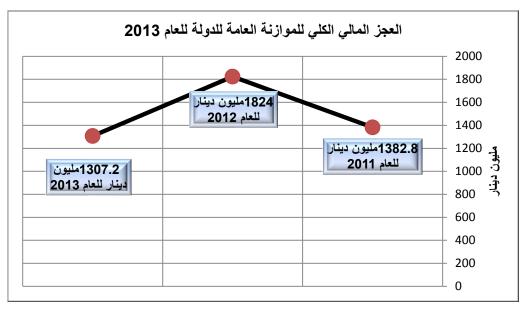
حيث ارتفع حجم النفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠١٣ لتصل إلى ما قيمته (١٠١٥) مليون دينار، مقابل (٦٠٠٤) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢، بنسبة ارتفاع بلغت (٣٠،٥%).

أما النفقات الجارية، فقد انخفضت لتصل إلى (٢٠٥٠,٤) مليون دينار خلال العام ٢٠١٣، بانخفاض نسبته (٢٠٥٠%)، مقارنة بالنفقات الجارية خلال العام ٢٠١٢ والبالغة في حينه (٦٢٠٢٨) مليون دينار.

ثالثًا: العجز المالى:

نتيجة للمستجدات التي تأثرت بها كل من الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة، فقد سجلت الموازنة العامة خلال العام ٢٠١٣ عجزاً مالياً مقداره (١٣٠٧,٢) مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ (١٨٠٤) مليون دينار في العام ٢٠١٢، بانخفاض نسبته (٢٨,٣).





رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام ٢٠١٣ ليصل إلى (٧٢٣٤,٥) مليون دينار أو ما نسبته (٢٠١٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٣، مقابل (٤٩٣٢,٤) مليون دينار أو ما نسبته (٣٢,٥) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٢، أي بارتفاع مقداره (٢٣٠٢,١) مليون دينار أو بما نسبته (٢٠٦,٤%).

أما بشان خدمة الدين العام الخارجي، فقد بلغ خلال العام ٢٠١٣ ما قيمته (٥٩٨,٩) مليون دينار، موزعة بواقع (٢٩,١) مليون دينار كأقساط و(٢٩,٨) مليون دينار كفوائد.

ب- المديونية الداخلية:

ارتفع رصيد الدين العام الداخلي خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما قيمته (١١٨٦٢) مليون دينار أو ما نسبته (٤٩,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٣، مقابل (١٦٤٨) مليون دينار أو ما نسبته (٣٥%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٢، بارتفاع بلغت قيمته (٢١٤) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (٨١٨%).

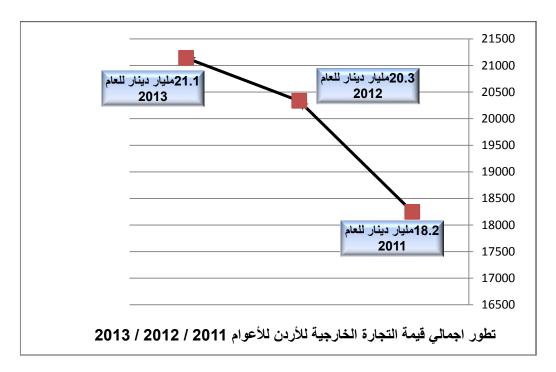
صافي الدين العام

۲.	١٣	۲٠٠		
(%) من الناتج	القيمة	(%) من الناتج	القيمة	المديونية
المحلي	(مليون دينار)	المحلي	(مليون دينار)	
الإجمالي		الإجمالي		
٣٠,٢	٧٢٣٤,٥	77,0	٤٩٣٢,٤	الخارجية
٤٩,٤	77711	٥٣	١١٦٤٨	الداخلية
٧٩,٦	19.97,0	٧٥,٥	1701.,5	صافي الدين العام



التجارة الخارجية السلعية:

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للمملكة خلال العام ٢٠١٣، بما تضمنته من مجموع الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها والمستوردات السلعية ما قيمته (٢١,١) مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته (٤%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (٢٠,٣) مليار دينار.



أولا: الصادرات الوطنية:

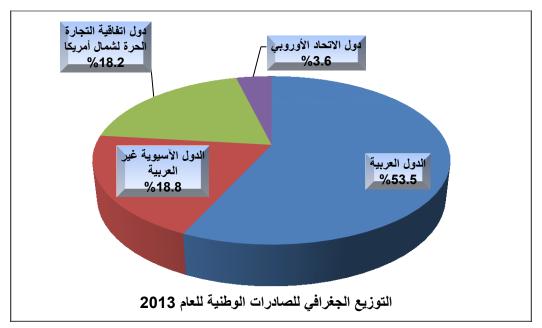
ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٣ لتصل إلى (٤٨٠٤,٨) مليون دينار، بزيادة بلغت نسبتها (١٠١ %) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٢ والبالغة في حينه (٤٧٤٩,٦) مليون دينار.

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٢,٧%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١٢، في حين شكلت ما نسبته (٢٣,٣%) للعام ٢٠١٢.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى عدة مجموعات جغرافية خلال العام 7.17، كان أبرزها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (0.70) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (10.10) ، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة اشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (10.10) ، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (7.70).





ب - التركيب السلعى للصادرات الوطنية:

تنوع التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٣ على مجموعات متعددة من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الكيماوية بما نسبته (٢٦%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (٢٢,٢%)، ومن ثم مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته (١٨,٦%)، والمواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات التي شكلت ما نسبته (٥,٧)، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (١٠)، وما نسبته (٤,٥%) للآلات ومعدات النقل، و(٥,١%) لمجموعة المشروبات والتبغ.

ثانياً: السلع المعاد تصديرها: بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (١١٨٨) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٤,٤%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصدير ها خلال العام ٢٠١٢ والبالغة في حینه (۸٤۹,۹) ملیون دینار

ثالثاً: المستوردات السلعية:

ازداد حجم المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٣ لتصل إلى ما قيمته (١٥,٥) مليار دينار بنسبة نمو مقدارها (٥,٤%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠١٢ والبالغة فی حینه (۱٤٫۷) ملیار دینار.

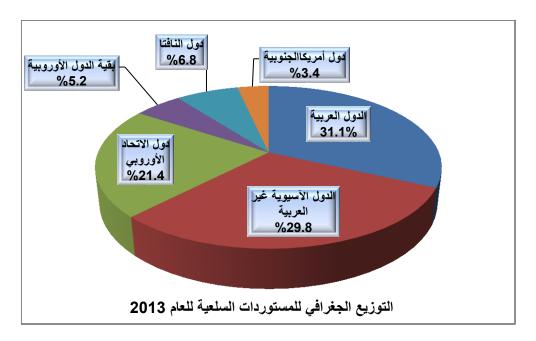
وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٧٣,٤%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٣، فيما شكلت ما نسبته (٧٢,٤%) للعام ٢٠١٢.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

احتلت الدول العربية ما نسبته (٢,١٦%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠١٣، تلتها في المرتبة الثانية الدول الأسيوية غير العربية التي شكلت ما نسبته (٢٩,٨%)، ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (٢١,٤ ٧%)، ودول النافتا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) بنسبة

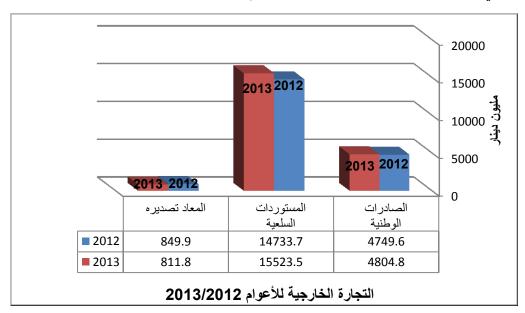


(٦,٨%)، ثم بقية الدول الأوروبية منها سويسرا وروسيا بنسبة (٥,٢%)، وأخيراً شكلت دول أمريكا الجنوبية (منها البرازيل والأرجنتين) ما نسبته (٣,٤%).



ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

توزع التركيب السلعي للمستوردات السلعية للأردن خلال العام 7.17 إلى عدة مجموعات سلعية، كان أهمها الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة (7.7%)، والآلات ومعدات النقل بنسبة (1.7%)، سلع مصنوعة كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية والخشب عدا الأثاث بنسبة (1.7.7%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (1.7.7%)، المواد الكيماوية بنسبة (1.7.7%)، مصنوعات متنوعة كالملابس والأحذية بنسبة (1.7.7%)، المواد الخام غير الصاحة للأكل عدا المحروقات بنسبة (1.7.7%)، وأخيراً شكلت كل من مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ومجموعة المشروبات والتبغ ما نسبته (1.7.7%) لكل منهما من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام 1.7.7%





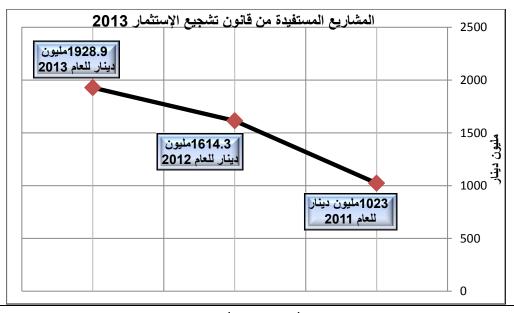
الميزان التجاري: بلغ الحجم الكلي لعجز الميزان التجاري خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (٩٩٠٦,٩) مليون دينار، فيمًا بلغ خلال العام ٢٠١٢ ما قيمته (٩١٣٤,٢) مليون دينار، بارتفاع نسبته (٥,٨%).

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠١٢ /٢٠١٣

نسبة	7.18	العام	العام ٢٠١٢			
التغير (%)	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	التصنيف	
	النسبية من إجمالي	(مليون دينار)	النسبية من إجمالي	(مليون دينار)		
	التجارة	ì	التجارة	, i		
	الخارجية		الخارجية			
	(%)		(%)			
1,7	77,7	٤٨٠٤,٨	77,7	٤٧٤٩,٦	الصادرات الوطنية	
0, ٤	٧٣,٤	10077,0	٧٢,٤	1 2 7 7 7 , 7	المستوردات السلعية	
٤,٤ -	٣,٩	۸۱۱,۸	٤,٣	٨٤٩,٩	السلع المعاد تصديرها	
٤	7112.,1		7. 777, 7		إجمالي التجارة	
					الخارجية	
۸,٥	99.7,9		9175,7		العجز التجاري	

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

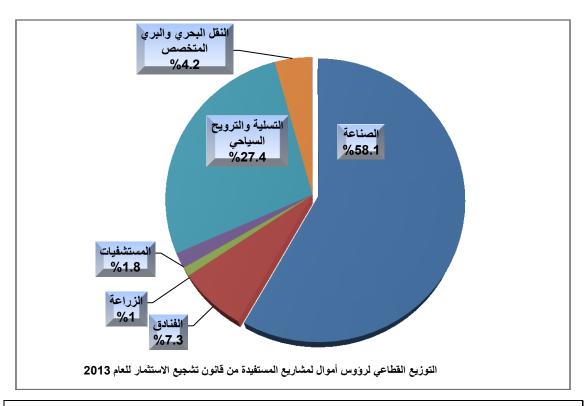
ارتفع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما مجموعه (١٩٢٥)، مقارنة بإجمالي حجم تلك ما مجموعه (١٩٢٥)، مقارنة بإجمالي حجم تلك المشاريع خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (١٦١٤,٣) مليون دينار.





ويعود إزدياد قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى النمو المتفاوت في حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠١٣ في قطاعات كل من الفنادق، النقل البحري والبري المتخصص، مراكز المؤتمرات والمعارض، ومدن التسلية والترويح السياحي. فيما انخفض في الوقت ذاته حجم المشاريع في كل من قطاع المستشفيات، الزراعة، والصناعة.

۲.	١٣	۲.		
(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	القطاع
٥٨,١	1177,7	۸٦,٤	1890,0	الصناعة
٧,٣	1 £ 7 , ٣	٤	75,0	الفنادق
١	19,7	1,0	7 £ , 7	الزراعة
١,٨	٣٤	٦,١	99,0	المستشفيات
٤,٢	٨٢	٠,٢	٤	النقل البحري والبري المتخصص
•,•0	1	۰,۰۳	٠,٥١	مراكز المؤتمرات والمعارض
۲٧, ٤	٥٢٧,٤	1,0	70,0	مدن التسلية والترويح السياحي
%۱	1971,9	%۱	1712,7	المجموع





الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما قيمته (٣٣٧,٦) مليون دينار، مقابل (٢٣٩,٢) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢، بفارق (٩٨,٤) مليون دينار، وبزيادة نسبتها (١,١٤%)،

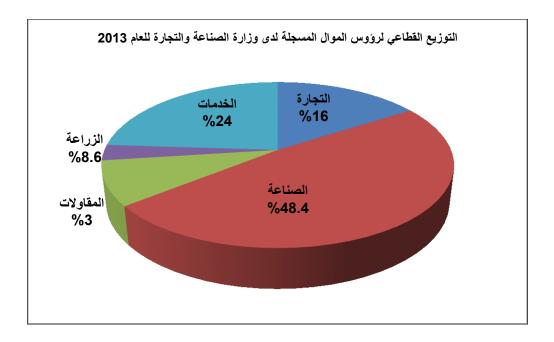


كما ارتفع عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠١٣ ليبلغ (٧٨٥٤) شركة ومؤسسة، بارتفاع نسبته (١٠١%)، مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (٧٧٥٢) شركة ومؤسسة.

	7.18			7.17			
نسبة التغير لرؤوس الأموال (%)	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	% من مجموع رؤوس الأموال	رؤوس الأموال (مليون دينار)	العدد	القطاع
10,7 -	١٦	٥٣,٧	1977	77,7	77,0	1990	التجارة
1 7 1	٤٨,٤	177,7	7777	70,1	٦٠,١	7177	الصناعة
17,8 -	۸,٦	79,7	٦٨٧	١٤,٧	٣٥,٣	٧٠٧	الزراعة
٣٧ -	٣	1.,٢	717	٦,٨	17,7	7 £ 1	المقاولات
۲ ٦,٧	۲ ٤	۸١	177.	77,1	٦٤	7777	الخدمات
٤١,١	1	** V,\	٧٨٥٤	1	744,7	YY0Y	المجموع



ويمكن إيضاح التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة للعام ٢٠١٣ حسب الرسم البياني التالي:



الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام ٢٠١٣ ما مقداره (١٥٣,١) نقطة مقابل (١٥٠,٧) نقطة للعام ٢٠١٢ بارتفاع نسبته (١,٦%).

وقد توزع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي حسب الجدول التالي:

معدل التغير (%)	الرقم القياسي للعام ٣٠١٣	الرقم القياسي للعام ٢٠١٢	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الأنشطة
٣,٣	109,1	105,7	۸۲,٥	الصناعات التحويلية
11,0_	۸۸,۹	١٠٠,٤	11	الصناعات الاستخراجية
٤,٥_	177,7	110,1	٦,٥	إنتاج الكهرباء
1,7	107,1	10.,4	العام	الرقم القياسي



أما بخصوص كميات الإنتاج لأبرز الصناعات خلال العام ٢٠١٣، فقد كانت على النحو التالي:

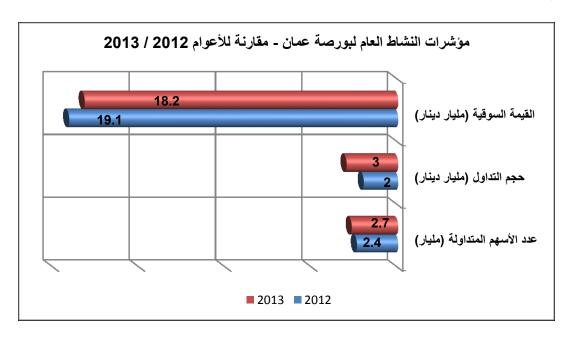
معدل التغير (%)	۲۰۱۳ (ألف طن)	۲۰۱۲ (ألف طن)	الصناعات						
	الصناعات الاستخراجية								
۱۷,۳ -	0775,7	٦٣٨٢,٩	الفوسفات						
0,7 -	1771, 5	1277, £	البوتاس						
	ä	صناعات التحويليا	1)						
٦	٦٧٨,١	750,8	الأسمدة						
١,٨ -	1777, £	179.,7	أحماض كيماوية						
11,7 -	9.7,1	1.70,1	كلنكر						
۱۱,۳ -	٣٠٨١,٩	٣٤٧٦	منتجات بترواية						

بورصة عمان:

ارتفع حجم التداول الإجمالي لبورصة عمان خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى (٣) مليار دينار، مقارنه مع (٢) مليار دينار خلال العام ٢٠١٢، وبنسبة نمو مقدارها (٥٠%).

كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (١٣٠٥%)، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة (٢٠١٧) مليار سهم، مقارنة مع (٢٠٤) مليار سهم تم تداولها خلال العام ٢٠١٢<

وكذلك ارتفع معدل دوران الأسهم خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى (٣٨%) مقارنة مع (٣٣,٩%) للعام ٢٠١٢.





أما بشأن نسبة ملكية غير الأردنيين ببورصة عمان خلال العام ٢٠١٣، فقد انخفضت بشكل بسيط خلال العام ٢٠١٢ لتبلغ (٤٩,٩%)، مقارنة مع ما نسبته (١,٧٥%) بنهاية العام ٢٠١٢.

فيما ارتفع صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال العام ٢٠١٣ بمقدار (١٤٦,٩) مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره (٣٧,٧) مليون دينار في العام ٢٠١٢.

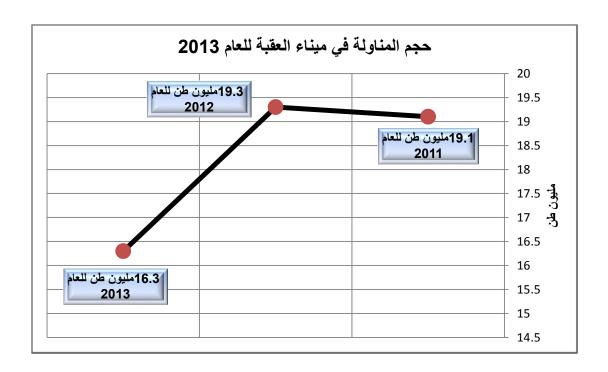
أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد بلغت بنهاية العام 7.17 ما قيمته (1.17) مليار دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (4.7)، مقارنة بقيمتها خلال العام 1.17 التي بلغت في حينه (1.17) مليار دينار.

نشاط ميناء العقبة:

انخفض حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما مجموعه (١٦,٣) مليون طن، مقابل (١٩,٣) مليون طن خلال العام ٢٠١٢، أي بانخفاض نسبته (٧,٥١%).

وبلغ حجم المناولة من المستوردات في ميناء العقبة خلال العام ٢٠١٣ ما مقداره (١١,٧) مليون طن، مقابل (١١,٩).

أما حجم مناولة الصادرات في ميناء العقبة، فقد بلغ (٤,٥) مليون طن خلال العام ٢٠١٣، بانخفاض نسبته (٣٨,٨%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (٧,٤) مليون طن.



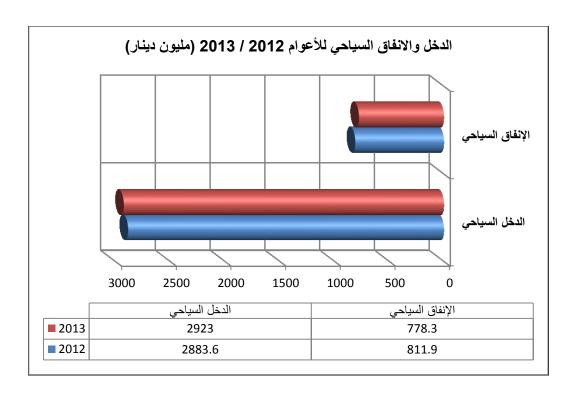


النشاط السياحي:

ارتفع مقدار حجم الدخل السياحي خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما مجموعه (٢٩٢٣) مليون دينار، بارتفاع قيمته (٣٩٤٤) مليون دينار، وبما نسبته (١,٤%)، مقارنة بقيمة الدخل السياحي خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (٢٨٨٣,٦) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٣، فقد انخفض ليصل إلى ما قيمته (٧٧٨,٣) مليون دينار، بتراجع نسبته (٤,١%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠١٢ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (٨١١,٩) مليون دينار.

وانخفض إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام 1.17 ليصل إلى ما مجموعه (7.7) مليون زائر بنسبة انخفاض مقدارها (7.18) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام 7.17 والذي بلغ في حينه (7.7) مليون زائر.



وقد شكلت فئة السياح القادمين من الدول العربية ما نسبته (0 , من إجمالي السياح الزائرين للمملكة خلال العام 1 , تايها فئة الأردنيين المقيمين في الخارج بنسبة (0 , 1)، ثم السياح من الدول الأوروبية بنسبة (1 , 1)، ومن ثم السياح القادمين من دول آسيا والباسيفيك بما نسبته (0 , 0)، والسياح القادمين من الدول الأمريكية بنسبة (1)، وأخيراً السياح القادمين من الدول الأفريقية بما نسبته (0 , 0).

هذا وقد انخفض معدل الإقامة للسياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى (٤,٣) ليلة، مقابل (٤,٢) ليلة في العام ٢٠١٢، وبارتفاع نسبته (٢,٤%).



نشاط سوق العقار:

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى ما قيمته (٦,٣) مليار دينار، بنمو نسبته (١٣١%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠١٢ والبالغ في حينه (٥,٦) مليار دينار.

فيما انخفض إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام 7.17 بنسبة (7.71%)، حيث بلغ عددها (9.7.7) ألف معاملة، منها (7.7.7) ألف معاملة بيع شقق و(7.7.7) ألف معاملة بيع أراضي. مقابل (7.7.7) ألف معاملة خلال العام 7.1.7 توزعت على (7.7.7) ألف معاملة بيع شقق، و(7.7.7) ألف معاملة بيع للأراضي.

هذا وقد ارتفاع عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام ٢٠١٣ بما نسبته (١٩,٤%)، حيث بلغت ما مجموعه (٣٠٣٨) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٥) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٢٥٤٣٤) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (١٩٥) متر مربع.

أما بشأن بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٣، فقد بلغت ما مجموعه (٤٩٦٢) معاملة، منها (٣١٨٠) شقة، و(١٧٨٢) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات ما مجموعه (٤٠٦،٤) مليون دينار. في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام ٢٠١٢ ما مجموعه (٢٩٩٢) معاملة، منها (٣١٣٩) شقة، و(١٨٥٣) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات ما مجموعه (٢٩٦٦) مليون دينار.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع مقداره (٢٠٤,٦) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٥٠%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (٥٨,٦) مليون دينار وبنسبة (١٤%)، ومن ثم الجنسية السورية في المرتبة الثالثة بقيمة (٢٣,٧) مليون دينار وبنسبة (٨,٥%)، وأخيراً الجنسية الأمريكية بمبلغ المرتبة الثارة وبما نسبته (٥,٠%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين للعام ٢٠١٨.

الشيكات المرتجعة:

للسنة الرابعة على التوالي، يستمر تراجع قيمة وعدد الشيكات المرتجعة، فقد انخفض مجموع قيمة الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام ٢٠١٣ ليصل إلى (٢٠٤،٣) مليون دينار بانخفاض قيمته (٣٣,٤)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠١٢ والبالغة في حينه (١٥٧,٧) مليون دينار.

ويُعزى التراجع في قيمة الشيكات المرتجعة إلى الأليات الحصيفة التي يتخذها البنك المركزي الأردني في الحد من هذه الظاهرة التي أثرت بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الأردني من جهة، ونظراً لازدياد وعي القطاعات الاقتصادية المختلفة بخطورة هذه الظاهرة ومحاولة الالتزام والحد منها ما أمكن من جهة أخرى.



تنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (٨٦٢,٨) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٧,٥%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٢ والبالغة حينذاك (٩,١٥) مليون دينار.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (٢%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠١٣.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات المعادة لأسباب فنية، والتي بلغت قيمتها (٦٦١,٥) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢، بزيادة نسبتها (٢٠٩%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠١٢ والبالغة في حينه (٢٤٢,٧) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠١٣، فقد إزداد ليصل إلى (٤٢,٨) مليار دينار، مقابل (٣٩,٨) مليار دينار خلال العام ٢٠١٢، أي بارتفاع نسبته (٧,٦).



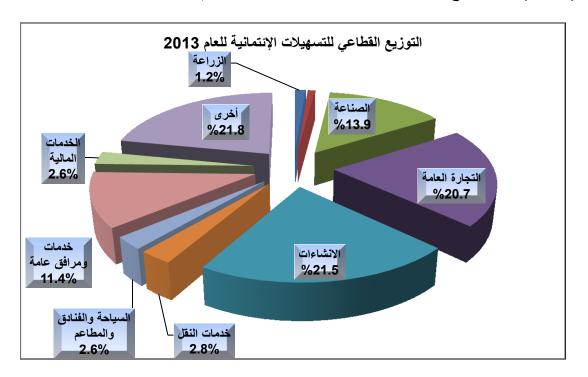
التسهيلات الائتمانية:

تواصل حجم التسهيلات الإنتمانية الممنوح من قبل البنوك المرخصة لمختلف الأنشطة الاقتصادية كعادته - بارتفاعه الدائم، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه التسهيلات خلال العام ٢٠١٣ ما مجموعه (١٨٩٣٩,٧) مليون دينار ، مقابل (١٧٨٢٩,٨) مليون دينار للعام ٢٠١٢، بزيادة قيمتها (١٠٩,٩).

إلا أن وتيرة نمو هذه التسهيلات لم تكن بنفس وتيرة إز ديادها خلال الأعوام السابقة، حيث بلغت نسبة نمو هذه التسهيلات خلال العام 1117 بمقدار (17,5)، وخلال العام 1117 بما نسبته (9,7).

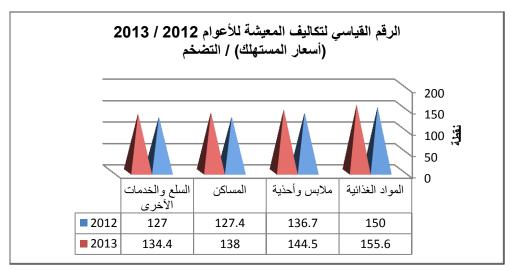


وتُشير الإحصاءات إلى استحواذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وبما نسبته (٥, ٢١%) من مجموع هذه التسهيلات، يليها قطاع التجارة العامة بما نسبته (٧, ٠٠%)، ومن ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (١٣,٩%)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (١١,٤٪)، وقطاع خدمات النقل بنسبة (٢,٨٪)، ومن ثم كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بما نسبته (٢،٨٪) من مجموع التسهيلات الإئتمانية لكل منهما خلال العام ٢٠١٣.



الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم):

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام ٢٠١٢ ليصل إلى (٢٠١٦) نقطة، مقابل (١٣٦) نقطة خلال العام ٢٠١٢، بنسبة ارتفاع مقدارها (٥,٦-%).





كما كان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد ارتفع خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (٤,٤%)، وخلال العام ٢٠١١ بنسبة (٤,٤%).

فيما يلي جدول تفصيلي يبين بنود الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العامين ٢٠١٢ / ٢٠١٣:

نسبة التغير (%)	7.17	7.17	الأهمية النسبية (%)	البند
٣,٧	100,7	10.	٣٦,٦	المواد الغذائية، وهي:
٠,٩_	1 £ 1 , A	157,7	٣,٨	- الحبوب ومنتجاتها
٤	177,7	170,0	٧,٨	- اللحوم والدواجن
١,٨	185,5	١٣٢	٠,٨	- الأسماك ومنتجات البحر
٤,٥	١٧٧	179,5	٣,٨	- الألبان ومنتجاتها والبيض
۱,۳ -	179,1	۱۷۱,٤	١,٧	ـ الزيوت والدهون
١٧	17.,1	177,9	۲	ـ الفواكه
15,5	177,1	157,7	٣,٥	- الخضروات
٠,٦	107,0	101,0	۲,٥	- السكر ومنتجاته
٧,٩ -	۱۱۸,۸	179,1	٣,٥	- التبغ ومنتجاته
۲,٤	175,7	171,7	١,١	- المشروبات والمرطبات
٥	181,0	181,0	٥,٦	- مواد غذائية أخرى
٥,٧	1 £ £ , 0	177,7	٤,٩	ملابس وأحذية، وهي:
٤,٨	1 £ 1,9	180,8	٣,٩	- ملابس
۸,۸	108,0	1 £ Y	١	- أحذية
۸,٣	188	177, £	۲ ٦,٧	المساكن، وهي:
٤,٢	177,9	117,9	10,9	- السكن وملحقاته
19,7	110,7	100	٦	- الوقود والإنارة
۲,٦	17.,9	۱۱۷,۸	١,٨	- الأثاث والمفروشات
٣,٥	187,8	۱۲۷,۸	۲,۹	- أخرى
٥,٨	182,5	177	٣١,٦	السلع والخدمات الأخرى: وهي
۸,۹	187,8	١٢٦	10,1	- النقل والاتصالات
٤,٩	۱۳۸,۷	187,1	٧	- التعليم
1,0_	117, £	111,7	۲,٧	- العناية الطبية
١,٥	150,9	154,7	٣	- العناية الشخصية
۲,۳	110,7	117,7	١,٥	- الثقافة والترفيه
٠,٤	11.,7	11.,٢	١,٣	- أخرى
0,7	157,7	١٣٦	1	الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المراجع الرئيسة:

- ١. نشرة مالية الحكومة العامة المجلد الرابع عشر/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني
 - ٢. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار.
 - ٣. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة.
 - ٤. المواقع الإلكترونية لكل من:
 - البنك المركزي الأردني.
 - دائرة مراقبة الشركات.

 - بورصة عمان.
 مؤسسة الموانىء.
 - دائرة الأراضي والمساحة.
 - هيئة تنشيط قطاع السياحة.